تحسن أداء اليمن في مؤشر جاذبية الاستثمار

■ ،،خاص/الثورة

شهد أداء اليمن في مؤشر جاذبية الاستثمار تحسنا ملحوظا حيث بعد هذا المؤشر ركناً أساسيا من مؤشرات بيئة الأعمال.

وقد تحسن أداء اليمن في هذا المؤشر بشكل ملحوظ خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ حيث ارتفع الأداء من (٠,٢٥) نقطة عام ٢٠٠٦ إلى (٠,٣٢) نقطة عام ٢٠٠٩.

ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التحسن الملحوظ في أداء اليمن وفقاً للمكون الفرعي "استثمارات المحفظة إلى الناتج المحلي الإجمالي" حيث بلغ أداء اليمن وفقاً لهذا المؤشر حوالي (٠,٨٥) عام ٢٠٠٩م مقارنة بـ (٠,٠٠) عام ٢٠٠٦م، بالإضافة إلى تحسن الأداء وفقاً للمكون الفرعي "حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي" بثلاث نقاط ليصل إلى (٠,٠٤) نقطة عام ٢٠٠٩ مقارنة بـ (٠,٠١) عام ٢٠٠٦م.

وعلى الرغم من تحسن جاذبية الاستثمار في اليمن خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ إلا أنها مازالت أسفل قائمة المؤشر حيث احتلت المرتبة (٢٤/٢١) عام ٢٠٠٩ مقارنة بالمرتبة (٢١/١٦) عام ٢٠٠٦ ما يعني أن جاذبية الاستثمار في اليمن تشكل نقطة ضعف مقارنة بدول المقارنة ويعزى ذلك إلى تدني بعض العوامل الفرعية المكونة لهذا المؤشر وعلى وجه الخصوص ضعف أداء عامل مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الإجمالي وعامل الجدارة الائتمانية.

نمو النفقات الاستثمارية بنسبة ٨,٢٪

خاص/الثورة

سجلت النفقات الاستثمارية نمواً سنوياً متوسطاً بلغ ٨,٢٪ مقارنة بحوالي ١٣,٤٪ للنفقات الجارية و١٢,٣٪ لإجمالي النفقات.

وبحسب البيانات الصادرة عن وزارة المالية فقد بلغت أهميتها النسبية إلى إجمالي النفقات العامة حوالي ١٧,١٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦م - ٢٠٠٩م، كما بلغت أهميته النسبية إلى الناتج المحلي حوالي ٥,٤٪ في المتوسط مما يشير الى تراجع النفقات الاستثمارية بفارق-٣,٦ نقطة مئوية عن المستهدف ويرجع التباين الكبير بين المنفذ والفعلي في النفقات الاستثمارية إلى المبالغة الكبيرة في تقديرات حجم التمويل من القروض والمساعدات حيث توقعت الخطة بلوغ المسحوب من القروض خلال سنوات الخطة نحو (١٧٨٩) مليار ريال بما نسبته (٥٧٪) من إجمالي النفقات الاستثمارية والرأسمالية المتوقعة خلال فترة الخطة بينما المستخدم فعلا من القروض الخارجية خلال الفترة المذكورة لم يتجاوز (١١٧) مليار ريال بما نسبته (٧,٥٥٪) من النفقات الاستثمارية والرأسمالية المنفذة.

خبراء اقتصاد يدعون القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع استراتيجية تكافح البطالة

■ ،،كتب /أحمد الطيار

حث خبراء اقتصاد القطاع الخاص اليمني على تعزيز مسئوليته التنموية تجاه الوطن من خلال قيامه بتنفيذ مشاريع استراتيجية طويلة المدى تكون مهمتها خفض نسب البطالة واستيعاب أيادي عاملة جديدة في مجالات الصناعة والأشغال العامة والتعدين الصناعي والطاقة.

وقال الخبراء: إن هناك أساليب حديثة يمكن للقطاع الخاص اليمني العمل بها في الاستثمارات الكبيرة وتشمل التعاون مع الحكومة من خلال إقامة الشراكة والعمل سويا في تنفيذ مشروعات استثمارية وفقا لأنظمة (B.O.T)العالمية باعتبار أن مشاريع الـ (B.O.T) تعد فرصة مثلى لتنمية وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي في تطوير ونهضة اليمن.

وأشار الخبراء إلى أن هذه الأنظمة ستسمح للقطاع الخاص المحلي بالمشاركة في توفير أفضل الخدمات التي تخدم في النهاية مصلحة المواطن من خلال تطوير العديد من المشاريع والمرافق العامة.

وتعرف مشاريع الـ (B.O.T)بناء – تشغيل – تحويل) بأنها خصخصة المشاريع من خلال أسلوب علمي تعاقدي تقوم فيه الدولة بالتعاقد مع إحدى الشركات الخاصة لتطوير مشروعات عمرانية أو إنشائية أو صناعية حيث تتكفل الشركة بتصميم وتنفيذ وإدارة وتشغيل المشروع لمدة لا تقل عن ٢٠ سنة وتتقاضى الدولة خلال هذه السنوات رسوم حق الانتفاع من الأراضي التي يقام عليها المشروع وبعد انقضاء مدة العقد يبرم عقد جديد مع ذات المستثمر أو مع مستثمر جديد على أساس المشاركة بالأرباح (Profit Sharing) ويستمر المستثمر بإدارة المشروع .

وأوضحوا أن بلادنا بحاجة ماسة لانجاز قانون لمشاريع الـ (B.O.T) من قبل مجلس النواب حتى يتم فتح الباب أمام الشركات المحلية والخارجية لتنفيذ مشاريع استراتيجية في اليمن، وهو أيضا ترجمة لمطالبات العديد من الاقتصاديين والخبراء المحليين والدوليين.

وأشاروا إلى أن الأمور تحتاج إلى تسارع وتيرة العمل حتى تدور عجلة هذه المشاريع من جديد بما يخدم مشاريع التنمية بشكل عام وتحقيق الرغبة اليمنية بتحويل اليمن إلى مركز مالي وتجاري إقليمي.

وقد تبنت بلادنا خلال العام ٢٠١٠م جملة من الإصلاحات الشاملة في المجال الاقتصادي انطلاقا من حرصها لتهيئة البيئة العامة لتحقيق النمو والتخفيف من الفقر، كما أنها مندفعة نحو مزيد من إصلاح القوانين التجارية إيمانا بأن المرحلة المقبلة بحاجة لجملة تشريعات في السجل العقاري والسوق المالية والإقراض البنكي لارتباطها غير المباشر بالتوجهات المستقبلية نحو البنية الاستثمارية وفي نفس السياق يجرى العمل بشدة نحو تأهيل القطاع الخاص للاستفادة من مشروع قانون الـ (B.O.T)أو قانون الشراكة مع القطاع الخاص.و

الاستثمار في البنية التحتية للبلد ويتوقع حسب ما تشير مؤسسة التمويل الدولية بصنعاء أن يحظى مشروع قانون المشاركة بنظام (B.O.T) بالأولوية للإعداد خلال الفترة القادمة.

وأكد الخبراء أن هذه المشاريع ستساهم في دفع عجلة الاقتصاد اليمني وتطوير القطاع الاستثماري في البلاد وذلك من أجل إيجاد بدائل أخرى للدخل وتوفير الخدمات المثلى للمواطنين حيث ستسمح بمشاركة القطاع الخاص في توفير أفضل الخدمات التي تخدم في النهاية مصلحة المواطن من خلال تطوير العديد من المشاريع والمرافق العامة لأنه سيفتح الباب من جديد أمام الشركات لتنفيذ مشاريع الـ (B.O.T) في اليمن كما انه ترجمة لمطالبات العديد من الاقتصاديين والمنظمات الدولية المانحة والداعمة لليمن.

ويقول محللون: إن الحاجة لتعزيز الجانب التشريعي في القطاعين التأميني، والتهريب لا تزال مهمة لاستهداف مرحلة تأمينية والحد من التهريب، موضحين وجود عائلة من التشريع، التي تعزز المسالة والشفافية ومكافحة الفساد وقوانين الذمة المالية، لكنها بحاجة إلى إعادة نظر وتقيم مقارنة بالبعد الإقليمي والدولي.

وكان أكاديميون وقانونين، أكدوا على ضرورة إعادة النظر ومراجعة شاملة لكافة القوانين المتعلقة بالقضاء التجاري، وبما يجعلها عاملاً لتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ويحول الشركات العائلية إلى شركات اكتتاب ومساهمة عامة.

وبرزت المعوقات الإدارية كما أشار إليها التقرير الوطني، في أن نظام إجراءات فحص التعرفة الجمركية مرهق من قبل الهيئة العامة للاستثمار، تعدد المعاملات الإدارية في الحصول على تراخيص الاستثمار، صعوبة تنفيذ الرهون العقارية لدى المحاكم إضافة لعدم مساهمة نظام الائتمان لدى البنوك في تطوير التجارة وتمويل المشروعات.

أما في الجانب القانوني فقد تمثلت المعوقات، في تعقيدات متعددة تضمنها قانون الاستثمار وعدم وضوح نصوصه، عدم كفاية العقوبات في قانون الحق الفكري، وجود نقص في التشريعات إلى جانب تراكم قضايا المنازعات التجارية أمام المحاكم وإشكاليات تنفيذ الأحكام.

كما تضع الحكومة نصب عينها هدفاً استراتيجياً يتمثل في مراجعة شاملة وإعادة نظر في التشريعات القائمة والمرتبطة بجوانب التجارة والاستثمار وإجراءات التقاضي التجاري كـ(قانون الرسوم القضائية، المرافعات والتنفيذ المدني، التحكيم، قوانين التوثيق والاستثمار، التجاري البنوك، والمالية).

١٠,١٣١ مليار ريال قيمة واردات بلادنا من الحيوانات الحية في ٢٠١٠م

■ ،،تقرير /أحمد حسن

سجلت واردات الحيوانات الحية المخصصة للأكل ارتفاعا العام الماضي ٢٠١٠م إلى ١٠ مليارات و١٣١ مليون ريال مقارنة بـ ٩ مليارات و٩٤٧ مليون ريال في ٢٠٠٩م بزيادة تبلغ ١٨٤ مليون ريال بنسبة ١٠٪ عن العام السابق له.

وأوضح مدير عام إحصاءات التجارة بالجهاز المركزي للإحصاء بشير القدسي أن الكميات المستوردة من الحيوانات الحية المخصصة للأكل بلغت مليون و٥٥٧ ألف رأس شملت الأبقار والضأن الحي .

وأضاف : أن بلادنا استوردت من الضأن الحي مليوناً و١١٧ ألف رأس بقيمة ٣ مليارات و٣٥٣ مليون ريال بلغ وزنها ١٤ ألف طن، فيما استوردت من الأبقار ٤٣٩ ألف راس بقيمة ٦ مليارات و٧٧١ مليون ريال .

إلى ذلك كشفت بيانات اقتصادية اختصت" الثورة الاقتصادي" بتحليلها إن اليمنيين استهلكوا خلال العام الماضي٢٠١٠م م أكثر من ١٤٤ مليونا و٤٢٩ ألف كيلو جرام من اللحوم الحمراء الطازجة تمكنت المزارع المحلية من إنتاج ٩٦ مليونا و٧٣٥ ألف كيلو جرام منها فيما تم استيراد الباقي من دول القرن الإفريقي .

وحسب تلك البيانات الإحصائية أنتجت المزارع المحلية لحوما حمراء من الأبقار، والضأن، والماعز، والإبل بقيمة تبلغ ١٣٢ مليارا و١٤ مليون ريال، منها ٣١ مليونا و٩٥٦ ألف كيلوجرام من لحوما الأبقار، بقيمة ٣٧ مليارا و٨٨٠ مليون ريال،و٣٠ مليونا و٧٤٨ ألف كيلو جرام من لحوم الضأن بقيمة ٤٥ مليارا و٩١١ مليون ريال و٣١ مليونا و٦٤٦ ألف كيلوجرام من لحوم الماعز بقيمة تبلغ٤٦ مليارا و٦٤٦ مليون ريال، أما اللحوم الحمراء من الإبل فقد

بلغت ٢ مليون ٤٨٢ ألف كيلو جرام بقيمة مليار و٥٨٠ مليون ريال ،فيما بلغت قيمة الواردات ٩ مليارات و٩٤٧ مليون ريال .

وتوضح البيانات إن استهلاك اللحوم الحمراء الطازجة شهد ارتفاعا في السوق المحلية العام الماضي تعكسه كمية الإنتاج المحلي والتي شهدت نموا بنسبة ٧,٥٪.

وتوضح البيانات أيضا أن الصومال تعد الشريك التجاري الأول لليمن في الواردات من الأبقار والماعز والضأن الحي، حيث صدرت العام الماضي لليمن ٨٠ ألف رأس من الأبقار بقيمة ٣مليارات و٣٦١ مليون ريال ،ومن الضأن ٦٣٦ ألف رأس بقيمة ٣ مليارات و٣٧٣ مليون ريال، ومن الماعز ٢٤١ ألف رأس بقيمة مليار و٢٦١ مليون ريال .

وجاءت جيبوتي كشريك تجاري ثان لليمن حيث صدرت لليمن ٤٣ ألف رأس من الأبقار بقيمة مليار و٨٤٦ مليون ريال، كما صدرت ضأناً حياً بقيمة ١٠٣ ملايين ريال.

ومن الملاحظ في بيانات شركاء اليمن التجاريين لواردات الحيوانات الحية المخصصة للأكل العام الماضي انسحاب أثيوبيا إذ لم تسجل أي واردات منها مطلقا والتي كانت خلال الأعوام الماضية الشريك التجاري الأول للواردات من الأبقار الحية ويبدو أن الجفاف الذي ضرب السهول الأثيوبية هو السبب في تراجع صادراتها من المواشي إلى الخارج كما لعب سوق المواشي الذي تحتضنه جيبوتي دورا في قدرتها على إعادة التصدير من المواشي الأثيوبية.

يذكر أن قيمة الإنتاج الحيواني للحوم والألبان حققت نمواً العام الماضي بمقدار ٤٣٪ إذ ارتفعت إلى ٤٥٨ مليارا و١٣١ مليون ريال مقابل ٣٢١ مليارا و١٩٢ مليون ريال في ٢٠٠٩م.

رأي اقتصادي

الأمن ..المحرك الأساسي للاستثمار

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،،ليس بخاف على الاقتصاديين والسياسيين أن الأمن والاستقرار هما المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية على وجه الخصوص، وقد أوضحت العديد من الدراسات الحديثة والتجارب أن معدلات النمو تعد الاضعف في الدول عديمة الاستقرار فهذا يعني أن بلادنا اليمن تواجه تحديات ومعوقات كبيرة في المجال الأمني والاستقراري يتوجب على كافة أبناء المجتمع بصفة خاصة والحكومة بصفة عامة تحسين فرص الاستثمار وإزالة المعوقات وتفعيل دور جميع فئات المجتمع من أجل تشجيع الاستثمار باعتبار ذلك أمراً حيوياً للدفع بالنمو الاقتصادي قدماً بالإضافة إلى تطوير الهياكل التنظيمية والتشريعية والمحاسبية فالعوائق تحول دون تحقيق تكامل اقتصادي بالإضافة إلى أنها تضعف الاستثمارات لأن المستثمر يجب أن يرى مدى الاستقرار السياسي ومدى المخاطر الاقتصادية والتنموية، ومن هنا أجزم بان اليمن عاشت وتعيش تطورات وواجهت وتواجه تحديات كبيرة، فبلادنا سوف تتعافى وأي مشكلة لها حلولها وهي ليست العاجزاً بل يعرفها الجميع وهي تحتاج إلى تضافر جهود الجميع وإلى قرار سياسي وهو موجود يحتاج إلى تسريع وثقة لأن الثقة هي الأهم، ومن هذا المنبر أؤكد أن بلادنا اليمن رغم التشكيك يتقدم والاقتصاد يتحسن والوضع السياسي مستقر مهما حصل من تموج وحساسية ولا يسعني إلاّ أن أعبر أن بلادنا اليمن عازمة على الانطلاق بسياسات إصلاحية أمنية واقتصادية و سياسية نحو بناء بلد أمن ومستقر واللحاق بالاقتصاد الاقليمي والعالمي ونحو الإسهام بالتجارة الإقليمية والعالمية والسياحية والاستثمار والتنمية والديمقراطية وأن تكون جزءاً من الاتصالات والمعلوماتية والتقنية حتى تستطيع أن تواكب العصر وتفي بمتطلباته وحتى تمتلك القدرة لتخلق المستحيل في سبيل المصلحة العامة وخدمة المجتمع مستفيدة من الجو المنطلق نحو افاق واسعة من التقدم والمساهمة في بناء المجتمعات وتطويرها.

البورصة المصرية تخسر ١٤,٨ مليار دولار في النصف الأول من العام الجاري

القاهرة/رويترز

– أظهر تقرير للبورصة المصرية أن الأسهم المصرية خسرت ٨٨,٥ مليار جنية (حوالي ١٤,٨ مليار دولار) من قيمتها السوقية في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي التي شهدت انتفاضة شعبية أطاحت بالرئيس حسني مبارك.

وقال التقرير الذي نشرته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية (أ ش أ) يوم الجمعة أن القيمة السوقية للاسهم المسجلة بلغت ٣٩٩,٧ مليار جنية في نهاية يونيو انخفاضا من ٤٨٨,٢ مليار جنية في نهاية ديسمبر ٢٠١٠م .

وأضاف التقرير أن المؤشر الرئيسي للسوق هبط بنسبة ٢٤,٧٧ ٪ فيما بلغت خسائر مؤشر لاسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة ١٢,٧٪.

وقال التقرير أن تعاملات المستثمرين المصريين شكلت ٦٨,٣ ٪ من إجمالي تداولات السوق في الأشهر الستة الأولى من العام في حين بلغت تعاملات المستثمرين العرب ٢٦,٠٩٪ والمستمرين الأجانب من غير العرب ٥,٥٧ ٪